التَّغَير المُناخِيّ عاملٌ حاسمٌ في أزمة دارفور[1]

عبد الغفار محمد أحمد

مقدّمة

أصبح اسم دارفور، خلال السنوات الثلاث المنصرمة، اسماً شائعاً ومألوفاً على نطاق العالم. ويَعرض الإعلام الدولي الصراعَ في دارفور بوصفه أكثر المسائل أهميةً في أجندة المجتمع الدولي؛ جنباً إلى جنب أفغانستان والعراق والصومال والإرهاب الدولي. ومنذ عام ٢٠٠٣، وفقاً لتقارير مختلفة، ارتَكَبَتْ قواتٌ حكومية، ومليشيات (تُعْرَف بـ"الجنجويد")، ومجموعاتُ تمرُّد؛ جرائمَ ضد الإنسانية، وجرائمَ حربٍ واسعة النطاق في المنطقة. وتُعتبر آخر اتفاقيات السلام الموقَّعة في مايو ٢٠٠٦، والمدعومة بشدّة من الولايات المتحدة الأمريكية، عدا أنه لم يوافق عليها سوى فصيل متمرِّد واحد فقط؛ إلى جانب حكومة السودان، في وضع مُزْرٍ. ورغم أن الصراعات الداخلية بين مجموعات إثنية مختلفة في الإقليم الساحلي ليست ظاهرةً غريبة، خاصةً عندما يتعلّق الصراع بالموارد الطبيعية في هذه المنطقة القاحلة، إلا أن الصراع الدائر في دارفور تجاوز الأبعاد المعروفة. لقد جذب التصعيدُ الذي شهده هذا الصراع أخيراً

(١) قُدِّمَت مسوَّدَة مختصرة باكرة لهذه الورقة أثناء ورشة بعنوان "كيف يؤثِّر الخطاب العالمي في إدارة الموارد الطبيعية في الجنوب؟"، وهي ورشة اشترك في تنظيمها معهد كرستيان ميكلسون (CMI)، وجامعة بيرغن (UiB)، والبرنامج البحثي حول حوض النيل (NBRP)، وعُقِدَت في ٢٦-٢٧ مارس ٢٠٠٩، بيرغن، النرويج.

اهتمامَ المجتمع الدولي. ويعود هذا الاهتمام إلى حقيقة أن الصراع أطلقَ العنان لكارثة إنسانية قادت إلى نزوح ما يزيد على مليوني شخص، سواءٌ أكان نزوحاً داخلياً أم لجوءاً إلى إحدى الجارتين؛ تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، إلى جانب مقتل قرابة الـ٢٠٠,٠٠٠ شخص. أفضى الوضع، بملابساته تلك، إلى مزاعم، مصدرها الرئيسي هو الولايات المتحدة الأمريكية، بأن الوضع يَرْقَى إلى أن يمثِّل إبادةً جماعيةً، مما قاد في آخِر المطاف إلى إيفاد مراقبي الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، وإلى تمرير قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠٦ الذي يدعو إلى التدخُّل الدولي.(٢)

تحت هذه الظروف، فإن الطريقة المبتسرة التي يصوِّر بها الإعلام أزمة دارفور تُحَجِّم من دور التغيُّر المناخي وتدفع به القهقرى إلى خلفية ضبابية نادراً ما تحظى بالملاحظة. والظاهر أنَّ دارفور، في ما يلي الإعلام والمنظَّمات الإنسانية الدولية، لم تظهر على خرائطهم إلا في العام ٢٠٠٣. وأن القوى الدافعة وراء تقاريرهم لم تكن سوى الدوافع الإثنية والسياسية، مع إهمال مثير للدَّهشة للعوامل البيئية وللوضع الكارثي المستفحل على طول الحزام السَّاحلي.

يمكن القول إنّ التغيُّر المناخيّ هو سببٌ من بين أسباب عديدة وراء أزمة دارفور الطويلة العهد. ولكن، بما أنه ليس العامل الوحيد فإنه يتعيَّن النظر إليه في علاقته مع العوامل الأخرى عوضاً عن النظر إليه كاستدراك لاحق. إنّ التغيُّر المناخي هو أقدم المؤشرات على المنافسة الحادَّة على الموارد الطبيعية التي تغدو شحيحةً جدَّاً جرّاء مواسم الجفاف الدوْرِية التي تُشعل فتيل الصراعات في كامل منطقة غرب السودان وما بعدها من مناطق. ولتجنُّب التبسيط المخل للوضع؛ يجب أن يؤخَذ في الحسبان

(٢) Abdel Ghaffar M. Ahmed (2007), "Darfur Crisis: Does Oil Matter?", in Warl Wohlmuth and Tino Urban (ed), *Reconstructing Economic Governance after Conflict in Resource-rich African Countries*. LitVerlag: Berlin, p. 219.

تعقيد العوامل المتباينة التي توجَّه أزمة دارفور، خصوصاً بعد أن "أظهرَت السنوات الأخيرة للناس أن تغيُّر مواعيد هطول الأمطار يمكن أن يطيح بالحكومات، بل بإمكانه أن يشعل الحروب. ويقدِّم الساحل الإفريقي؛ أو جنوب الصحراء فقط، برهاناً مأساوياً صارخاً".(٣) وفي مقام المسلَّم به تقريباً أنَّ المذبحة الفتَّاكة في دارفور تُناقش دائماً من زوايا سياسية وعسكرية، بينما غاب الاهتمام، أو كاد يغيب، بالتصدِّي إلى حقيقةِ أنَّ لهذه المذبحة جذوراً في كارثةٍ بيئيةٍ ناشئةٍ بشكل مباشر من الصدمات المناخية.

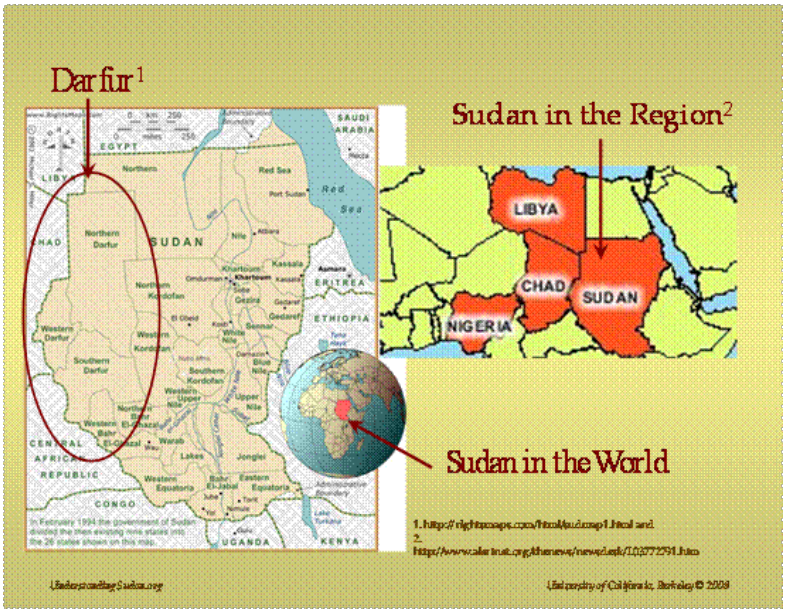

(٣) Jeffrey Sachs (2007), "Rapid Victories against Extreme Poverty", *Scientific American*, April, p. 1.

أخيراً فقط تم الاعتراف، في خضم الأسباب الاجتماعية والسياسية المتنوِّعة، بأن أزمة دارفور بدأت كأزمة بيئية نشأت، في جانب منها على الأقل، عن التغير المناخي. وقعت احترابات متقطِّعة في دارفور، لثلاثين عاماً على أقل تقدير. وحتى عام ٢٠٠٣ كان النزاع مقصوراً في معظم الأحيان على سلسلةٍ من الصراعات القَبَليَّة والمحلِّية متصِلة الحلقات. في أوائل عام ٢٠٠٣ تصاعدت هذه العدائيات إلى مواجهاتٍ عسكريةٍ كبيرةٍ في ولايات دارفور الثلاث، كما تسرَّبت أيضاً، بوتيرة متكرِّرة، إلى الجَارتين تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى.(٤) ثمة عوامل متعدِّدة؛ بدرجات متباينة من الأهمية، أسهمت في تفاقم الأزمة؛ مثل الفقر، والتهميش، والسياسة الإثنية، أو "إحْيَاء القبَلِيَّة".(٥) "يصعب التوفّر على قراءة بسيطة للأمور التي قادت إلى الوضع الراهن، وتكمن الصعوبة في تحديد المشكلات التي يواجهها الناس على نحو كافٍ، إلى جانب تبيين الأسباب الجذرية وراء هذه المشكلات. ولا يوجد تفسير واحد من شأنه أن يميط اللثام عن الأسباب التي تكمن وراء استمرار الصراعات لهذا الأمد الطويل من تاريخ البلد".(٦)

ترمي هذه الورقة البحثية إلى إبراز مساهمة أحد هذه العوامل، وعلى وجه التعيين؛ عامل التغير المناخي، الذي يبدو أنه أُغْفِلَ في سياق عملية التصدِّي لجذور أزمة دارفور القائمة الآن. وتستكشف هذه الورقة تأثيره، مع الإشارة إلى دَوْر الجفاف والتصحُّر في التأثير على اتجاه حركة البشر والحيوانات في المنطقة. كما

(٤) United Nation Environment Programme (UNEP) (2007), *Sudan: Post-Conflict Environmental Assessment*, Nairobi, Kenya.

(٥) Yousif Takana (2008), The Politics of Local Boundaries and Conflict in Sudan: The South Darfur Case, Sudan Working Paper (SWP), No. 2, CMI, Bergen.

(٦) Abdel Ghaffar M. Ahmed and Leif Manger (2006), *Understanding the Crisis in Darfur: Listening to Sudanese Voices*. Bric: Bergen, p. 10.

أنها تبحث في تَحَات التربة والمنافسة الناجمة حول مناطق تتمتَّع بموارد طبيعية غنيَّة، والطرق التي بدأت بها النزاعات في المنطقة، علاوةً على الحقائق الجديدة في ما يتعلق بالعلاقات بين المجموعات الإثنية المختلفة. وتختتم الورقة بالتأكيد على أن المخرج من الوضع الراهن للأمور، ضمن حلول أخرى، يجب أن يأخذ إعادة التأهيل البيئي في الاعتبار.

الجفاف والتصحُّر في دارفور

إنَّ مستوى التغيُّر المناخي التاريخي، الذي شهده شمال دارفور، هو تقريباً مستوى غير مسبوق؛ إذْ حوَّل انخفاض معدَّل هطول الأمطار مناطقَ كبيرة، كانت سابقاً مراعي شبه صحراوية، إلى صحراء. ويتَّصل أثر التغير المناخي مباشرةً مع النزاع في المنطقة، إذ فَاقَم التصحُّر على نحو كبير من وطأة الضغط في سبل العيش لدى المجتمعات الرَّعوية، مرغِماً إياهم على الرحيل جنوباً للعثور على المرعى. ويتجلَّى ذلك واضحاً في العلاقة بين هطول الأمطار والنزاعات الإثنية المتعلَّقة بالمياه بين ١٩٥٠ و٢٠٠٣. وأفضت ضرورات البقاء على قيد الحياة، في مواجهة أزمة بيئية كهذي، إلى هجرات غير مسبوقة للبشر والحيوانات باتجاه الجنوب، كرَدٍّ فِعْلٍ على الزحف الصحراوي الذي قُدِّر بـ١٠٠ كلم خلال ٤٠ عاماً، أو ٥–٦ كلم في كل عام. (٧)

بَرَزَ خطابان، ضمن النقاش الدائر حول أثر التصحُّر، ذَوَا صلةٍ في حالة دارفور، هُمَا "خطاب النظرية المالْثوثية الجديدة neo-Malthusian" الذي يصوِّر الاكتظاظ

(٧) Neil W. Adger et al. (2001), *Advancing a Political Ecology of Global Environmental Discourses, Development and Change* Vol. 32. Blackwell Publishers: Oxford, pp 681 - 715; United Nation Environment Programme (UNEP), op.cit.; M. Mamdani (2008), The Question of Justice - Lessons and Challenges. Task for talk to Commemorate International Human Rights Day for the Kenya Human Rights Commision, December 15, 2008, Nairobi (manuscript).

السكاني في الأراضي الجافة بوصفه المشكلة الرئيسية، ثم "الخطاب الشعبوي populist" الذي يعزُو تدهور التربة إلى تهميش صغار المزارعين والرعاة الناجم عن الاستغلال الاستعماري والاستغلال الاستعماري الجديد اللاحق.(٨) ويمكن لكلٍّ من المقاربتين أن تجد البراهين على صوابها في حالة دارفور.

Figure5: Correlation Between Rainfall and Water-Related Tribal Conflict in Darfur (1960-2003)

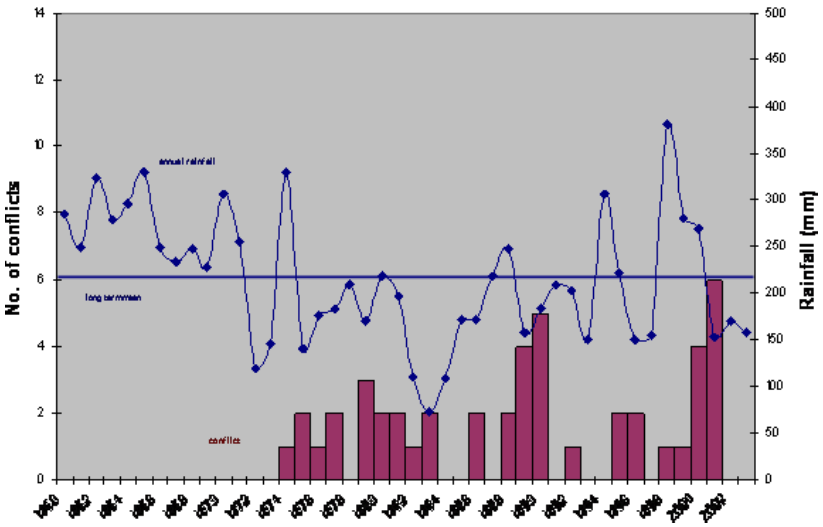

يجب النظر إلى ذلك في علاقته مع الزيادة الكبيرة في عدد السكان من البشر والحيوانات في الجزء الشمالي من دارفور؛ على مدى العقود المنصرمة، والذي خلق، جنباً إلى جنبِ الإجهاد البيئي الناجم عن اضمحلال هطول الأمطار، ظروفاً لإشعال

(٨) Neil W. Adger et al., op. cit.

فتيل واستدامة النزاعات، خاصةً عندما يتم التذرُّع بالفروقات الإثنية والسياسية. قادت هذه التطورات إلى انهيار اجتماعي ناجم عن الانهيار البيئي الظاهر للعيان. لقد اختار كلٌّ من الطرفين الرئيسيين للأزمة المتصاعدة استخدام مقاربة واحدة فضلاً عن الأخرى. وبينما تروِّج الحكومة للمقاربة المالثوثية الجديدة، تشدِّد مجموعات المتمردين على المقاربة الشعبوية. ويظل كلاهما غير قادر على تبصّر تعقيد الوضع والحاجة إلى تطبيق كلتا المقاربتين في الوقت ذاته.

للوصول إلى فهم أفضل للأزمة في دارفور فإنه من الجوهري النظر في دورات الجفاف الأولى التي حدثت بين ١٩٧٤– ٧٥، و١٩٨٤– ٨٥ و١٩٩٠، التي تمثل عاملاً رئيسياً في ما يحدث اليوم.[٩] تحتلّ دارفور منطقةً شاسعةً ذات كثافة سكانية منخفضة من غرب السودان. إن إيكولوجيا الإقليم "تعكس سمات متنوعة تتراوح بين بيئة صحراوية نموذجية في الشمال، إلى مستنقعات السافنّا الغنية في الجنوب... وتمثّل المناطق الإيكولوجية خصائص المنطقة الطبيعية ومواردها وتخلق ظروفاً لوجود أنماط معينة لاستخدام الأرض وخيارات كسب العيش".[١٠] وتحكم أنماط المناخ الموسمي خيارات سبل كسب العيش. وكثيراً ما يضرب الجفاف الزراعة والرعي؛ القطاعين المنتجين الرئيسين. ويمثّل هذا الجفاف المتكرر الحدوث في المنطقة عقبةً في حد ذاته، وقوةً مهدِّدة للحياة، كما أنه يجلب في ثناياه سلسلة من الأحداث وردود الفعل تخلق معاً دائرة مدمرة قوامها الانهيار البيئي، والنزاع الأهلي، والنزوح والزيادة السريعة في عدد المعوزين.

(٩) Mohamed Suliman (2000), *Sudan Civil Wars: New Perspective*, Edited by Salah Bander. Cambridge: Cambridge Academic Press.

(١٠) Adam Musa Abdul-Jalil, (1988), "Some political aspects of Zaghawa migration and resettlement" in Fouad N. Ibrahim and Helmut Ruppert (eds.), *Rural-Urban Migration and Identity Change: Case Studies from the Sudan*, Vol. 11. Bayreuth: Verlagsgesellschaft mbH, p. 14.

ساهمت دورات الجفاف في استنزاف الموارد الطبيعية وإفقار الناس في دارفور. وفي وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٧٧ لوحظ أن الإفراط في تربية المواشي، وقلّة المستهلَك من العدد المتزايد من الحيوانات، تسبَّب في تصاعد عمليات الاستنزاف والإفقار.(١١) في جميع أرجاء المنطقة، وأثناء سنوات الجفاف نفقت المواشي في شمال دارفور، أو اضطُرّ مُلاَّكها إلى بيعها بأسعار مجحفة. إن المجموعات، التي هي بالأساس مجموعات رعاة في جنوب دارفور، مثل الرِّزيقات الجنوبية، رأت رَأْيَ العين ثروتَها وهي تتبخَّر بنُفوق مواشيها.

واستُنْزِفَت أيضاً قاعدة الموارد الطبيعية بسبب الجفاف والتصحُّر. وتُظهر إحصاءات هطول الأمطار، بشكلٍ عام، انخفاضاً في معدل هطول الأمطار في المنطقة، وتغَيِّر نمط هطول الأمطار متحوّلاً إلى موسم رطب أقصر وأكثر تذبذباً.(١٢) ومنذ وقت بعيد يعود إلى ١٩٨٦، أدرك كل من المزارعين والرعاة أن التدهور الإيكولوجي كان يحدث نتيجة لانخفاض معدل هطول الأمطار، ما أرغمهم على تطبيق ممارسات استخدام للأرض لم تتسم بالاستدامة. وشملت هذه الممارسات: قطع الأشجار للحصول على حطب النار ولإطعام الحيوانات، إلى جانب إهلاك التربة الفقيرة بالزراعة الكثيفة المتكرِّرة، ما أدى إلى إزالة الغابات، وأدَّى التصحُّر؛ إذْ يتفَتَّت القُوز المستقرّ إلى رمالٍ تذروها الرياح، إلى تدني الإنتاجية. وأسهم الرعي الجائر بدوره في تدهور المراعي.(١٣)

(١١) Fouad Ibrahim (1984), "The problem of overstocking and the ecological degradation in the Republic of the Sudan", *Al-Tasahhur: Sudan Journal of Desertification*, Vol. 2, pp. 12 - 21.

(١٢) Mohamed Suliman, op.cit.; Understandingsudan.org, 2008

(١٣) Fouad Ibrahim (1998), "The Zaghawa and the Midob of North Darfur a comparison of migration behaviour", *GeoJournal* 42 (2), pp. 135 - 141.

حَمَل التصحُّر الرمال إلى الأراضي الخصبة، بينما جرفت الأمطار النادرة التربة الغرينية، إن المزارعين في الجزء الجنوبي من دارفور، من الذين استضافوا في السابق رعاة الإبل من شمال دارفور، يقطعون الآن طريق هجرتهم بما أنهم يعرفون أن الأرض لم تعد قادرة كسابق عهدها على الوفاء بحاجات المزارعين والرعاة. "حتى الوقت الذي بدأت فيه الأمطار بالتدني، عاش الرعاة بشكل سلمي مع المزارعين المستقرين. لقد كانوا موضع الترحيب كعابري سبيل، يَعْلِفون إبلهم من سفوح التلال الصخرية التي تفصل بين قطع الأراضي الخصبة، ولا يجد المزارعون غضاضةً في مشاركتهم مياه الآبار، كما يغذِّي الرعاة مواشيهم من بقايا الحصاد. لكن في ظل الجفاف، بدأ المزارعون في تسييج أراضيهم - بما في ذلك الأراضي القاحلة - خوفاً من أن يتم تخريبها من قِبَل الرعاة المسافرين. قلة فقط من القبائل توجهت إلى مناطق أخرى أو انخرطت في الزراعة، لكن الرعاة من العرب تمسكوا بسبل عيشهم الصعبة؛ كان الرعي بالنسبة لقبائل الرحل مكوناً مركزياً لهويتهم الثقافية. (يُحَدَّد التمييز بين "العرب" و"الأفارقة" في دارفور بأسلوب الحياة بأكثر مما يحدَّد بالاختلافات الجسديِّة: العرب هم عامةً رعاة، والأفارقة مزارعون بشكل نموذجي. لا يمكن التفريق بين المجموعتين بناءً على العِرْق)". (١٤)

علاقات المزارعين والرُّعاة

تحت ظل هذه الملابسات، تآكَل التعايش التقليدي بين الرعاة والمزارعين في العقود الأخيرة؛ إذ تركزت سبل عيش الناس في بؤرة واحدة، محوِّلةً الجغرافيا الأخلاقية للرعاة والمزارعين، ودافعة بهم إلى محاربة بعضهم البعض. إن إمكانية تحويل الهويات،

(١٤) Stephan Faris (2007), "The real Roots of Darfur", *Atlantic*, April 2007; see also Alex De Waal (1989), *Famine That Kills: Darfur Sudan, 1984 - 1985*. Oxford: Clarendon Press.

وخلق التحالف، التي ظهرت سابقاً في المنطقة، لم يعد لها من وجود[١٥] اهم كلٌّ من انخفاض معدل الأمطار والزحف الصحراوي في الهجرة من الشمال باتجاه الجنوب، والتي خلقت بمعية الضغط السكاني المتزايد منافسة مباشرة أكثر من أجل الحصول على الموارد الطبيعية. لقد رحل المزارعون المستقرُّون من الأجزاء الشمالية، والرعاة الذين فقدوا قطعانهم استقروا في قطع من الأرض يطالب بها مزارعون مستقرون بالفعل. وبينما مرت عملية مشاركة الأرض بطريقة سلمية وسلسة في المراحل الباكرة، إلا أن هذا الوضع تغيَّر تغيُّراً جذرياً عندما بدأ الناس بالاستقرار ورفضوا الاعتراف بالنظام التقليدي الذي يحكم ملكية الأرض (الحَاكُوْرَة).

تدهورت العلاقات أكثر بين القادمين الجدد والسكان الأصليين نسبةً لمفاهيم ثقافية تتعلق باستخدام الأرض. وبينما يكون المزارعون، مثلاً، حريصين على الحفاظ على حقولهم المزروعة؛ حدائق الفاكهة والأشجار الأخرى التي تمثِّل رأسمالهم، يراها الرعاة بشكل رئيسي كعلف لمواشيهم. هذه الاختلافات الثقافية في كيفية فهم الموارد قادت إلى نزاعات كبيرة تم صَبّ الزيت عليها باستمرار بوصول المزيد من البشر والحيوانات إلى الأراضي الزراعية. اقترن ذلك مع إلغاء الحكومة للآليات التقليدية التي تحكم وتيسِّر العلاقات بين المجموعات الإثنية المختلفة في المنطقة.[١٦] إن التنظيم الاجتماعي لجماعات إثنية معينة؛ والطريقة التي يتعاضد بها أفرادها لَعِبَا أيضاً دَوْراً في خلق بعض الغيرة والحقد وسط مُلاَك الأراضي الزراعية المستقرين.

(١٥) Gunnar Háland (1969), "Economic determinants in ethnic processes" in F. Barth (ed), *Ethnic Groups and Boundaries*. Oslo: Universitetsforlaget; (1972), "Nomadism as an economic career among the sedentaries of Sudan Savannah Belt", in Ian Cunnison and Wendy James (eds.), *Essays in Sudan Ethnography*. London: Hurst.

(١٦) Abdel Ghaffar M. Ahmed and Manzoul Assal (forthcoming), "Inter-communal conflicts in Sudan and the role of traditional mechanisms in conflict transformation", (Ahfad Journal).

الهجرات إلى الجنوب والجنوب الغربي

أرغمت المجاعة، التي تسبّب الجفاف بحدوثها، معظمَ الرعاة المزارعين الموجودين في شمال دارفور على الخروج من مناطق استقرارهم التقليدية. وبدأ هذا النوع من النزوح والهجرة لبعض المجموعات المتأثرة بالجفاف من وقت مبكر يعود إلى سبعينيات القرن الماضي. لقد اضطرّ الناس إلى الرحيل في اتجاهات مختلفة بحثاً عن أماكن يجدون فيها سبل عيش مستدامة. وتعتبر هجرة مجموعة الزَّغَاوة الإثنية في الجزء الشمالي من المنطقة مثالاً توضيحياً على الهجرة المبكرة التي أثَّرت وما زالت تؤثِّر على وضع الأزمة في دارفور. لقد كابدت هذه المجموعة معاناةً شديدةً نتيجةً لمرحلة الجفاف التي حدثت على مدى العقود الأربعة الماضية. ازداد الخروج من المناطق التقليدية التي تقيم بها المجموعة بشكل كثيف نسبةً لمساهمة العوامل ذات الصلة.(١٧) أثناء ذلك هاجر أكثر من نصف المجموعة، خاصةً أولئك الذين كانوا مزارعين مستقرّين، جنوباً صوب مناطق تتمتع ببيئة غنية، تسكنها مجموعة الفور ومجموعات إثنية أخرى أصغر من المزارعين. وبمجرّد قبولهم واستضافتهم من قِبَل السكان المحليين باشروا بتأسيس شبكات قائمة على الانتماء الإثني، وأصبحوا - اقتصادياً - أكثر نجاحاً من مضيفيهم. وما لبثت شبكاتهم أن امتدَّت إلى ما بعد دارفور، عبر الحدود إلى داخل تشاد، وليبيا ودول الخليج.(١٨) اجتذبت الهجرة إلى الجنوب والجنوب الغربي عدداً إضافياً من المجموعة، وبدأوا يطالبون بالأراضي في المناطق التي تنتمي تاريخياً إلى آخرين تحت النظام التقليدي (الحاكورة)، فأسهمت المساحات المتنازع عليها إسهاماً كبيراً في الأزمة الراهنة.

(١٧) Adam Musa Abdul-Jalil, op.cit.; see also Jéróme Tubiana (2007), "Darfur: A war for land?", in Alex de Waal (ed), *War in Darfur and the Search for Peace, Justice*. Africa and Global Equity Initiative, Harvard University.

(١٨) Fouad Ibrahim (1998), op.cit.; Jéróme Tubiana, op.cit.

خلال الأزمة الحالية لم يتم التركيز كفاية على مسألة الأرض في حالة الزغاوة المذكورة آنفاً، أو المتعلقة برعاة الإبل مثل المهرية. "لم يتمتع رعاة الجمال من المجموعات العربية بشمال دارفور بالحقوق التقليدية لملكية الأرض، ويهدفون إلى الحصول على الأرض التي تتزايد حاجتهم لها جرَّاء الإجهاد البيئي".[١٩] قبل قرون من الآن أقر نظام حيازة الأرض في دارفور تقسيم الأرض إلى ثلاث فئات: الجزء المركزي الأكبر والأغنى بالمنطقة حول مسيف جبل مرَّة، وهو جزء يحتله المزارعون المستقرون ويُعتبر موطناً لهم،ولدى رعاة الماشية في الجنوب موطن أصغر ويشمل ذلك قراهم ولكن ليس مناطق الرعي،بينما ليس لدى رعاة الإبل في الشمال قرى مستقرة ولا موطن (دار).[٢٠] نظراً إلى الجفاف في الجزء الشمالي أصبح رعاة الإبل، تدريجياً، أكثر اهتماماً بحفاير المياه والمراعي في طرق الهجرة داخل منطقة نفوذهم إلى جانب الأراضي المروية بالآبار في الجنوب والجنوب الغربي حيث يرغبون في الاستقرار. في خضم عملية التباري على الأرض تدهورت العلاقات بين الرعاة والمزارعين الذين استضافوهم في أراضيهم باشتداد الاشتباكات المحلية حول الموارد الطبيعية. إن العلاقات التكافلية التقليدية بين الرعاة والمزارعين أفسحت المجال لنزاعات كارثيِّة أفضت إلى خسائر كبيرة العدد في الأرواح.

أُرغم كل من الزغاوة ورعاة الإبل العرب على الهجرة إلى الجنوب والجنوب الغربي نسبةً لعمليات التصحُّر الكثيفة و دورات الجفاف المستمرة على مدى العقود الأربعة الماضية. وبينما تم قَبولهم من طرف السُكَّان التقليديين بوصفهم " ضيوفاً

(١٩) Ibid.

(٢٠) Cf. Sean Rex O'Fahey and M.I. Abu Salim (1983), *Land in Darfur: Charters and Related Documents from the Dar Fur Sultanates*. Cambridge University Press, UK; Sharif Harir (1994), "Arab Belt versus African Belt in Darfur" in Sh. Harir and T. Tvedt (eds.), *Sudan: Short-Cut to Decay*. Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet.

تابعين" فقد بدئوا تدريجياً في التشديد على ملكيتهم للأرض التي يقيمون فيها بل حتى أنهم قاموا بدعوة أقاربهم من مناطق عبر الحدود ليلتحقوا بهم. إن الأزمة الراهنة غُذِّيت بمثل هذه التصرفات علاوةً على التدخل السياسيِّ للسلطات المركزية والإقليمية للدولة ما أفضى إلى انتشار الفقر والتهميش المهيمنين على المنطقة.

ملاحظات ختامية

حدَّد علماءُ المناخ التغُّير المُناخيَّ كمُسَبِّب آخر لأزمة دارفور ووجدوا أن جذور حلول الجفاف في دارفور تكُمن في التغير المُناخيَّ العالمي.(٢١) إن الاعتراف بالتغير المُناخي كعامل في النزاع يعني السعي إلى إيجاد حل يتجاوز مجرد عَقد المعاهدات السياسيِّة بين مجموعات التمرُّد والحكومة لضمان إعادة تأهيل الأرض الذي من شأنه تحويل نُظم كَسْب العيش الموجودة حالياً، ومن أجل ضمان السلام والأمن والاستقرار. "ويشير تقرير الأمم المتحدة للبيئة إلى أن هناك علاقة قويِّة بين تدُّهور التربة ، والتصحُّر، والنزاع في دارفور. إن منطقة شمال دارفور، حيث خلق النمو الاستثنائي للسكان وما يتصل به من الإجهاد البيئي، ظروفاً مناسبة لإشعال فتيل النزاع والإبقاء على جذوته عبر الاختلافات السياسية و القبلية و الإثنية، يمكن اعتبارها مثالاً مأساوياً للانهيار الاجتماعي الذي يمكن أن ينجم عن الانهيار البيئي. إن السلام الدائم في المنطقة لن يكون ممكناً ما لم تُحل هذه القضايا، الأساسية و الوثيقة الصلة، الخاصة بالبيئة وبكسب العيش".(٢٢) من أجل تحقيق ذلك، تحتاج طرائق العيش والممارسات الزراعية والرعوية لأن تشهد تغييراً لاستيعاب العديد من المجموعات الإثنية على أرض محدودة وأكثر هشاشة تتسم بها المنطقة. يتَعيّن،

(٢١) Stephan Faris, op.cit.

(٢٢) United Nation Environment Programme (UNEP), op.cit., p. 95.

بالضرورة، على الدول، سواء كانت إقليمية أو مركزية، أن تشرع في الاستثمار على نطاق واسع، وأن تخلق الوعي وتوفر التعليم وذلك من أجل محاربة الممارسات الخطرة في استخدام الأرض، لكي يتم تحقيق هذا الهدف. إن فهم الوضع الديناميكي الذي خلقه جزئياً التغيُّر المناخي وبالتالي اتخاذ خطوات ايجابية يتطلب استخدام المقاربات التي تعترف بتعقيده وتتصدى له، إلى جانب الأخذ في الاعتبار الوضع المتغير على طول الحزام الساحلي. لقد شدَّدنا على أن اعتبار التغيُّر المناخي بوصفه العامل الرئيسي أو الوحيد الذي يتسبب في أزمة دارفور يقود أيضاً إلى الإفراط في التبسيط. إن استنزاف الموارد الطبيعية وتحول سبل كسب العيش، رغم مساهمتهما في النزاع المسلح الراهن، لا يمكن اعتبارهما المسئولين الوحيدين عن ما يحدث. ان الاكتظاظ السكاني، والتهميش، والفقر، والتوزيع غير المتكافئ لتقاسم السلطة و الثروة بين المركز والأطراف يجب أن يؤخذوا جميعاً بوصفهم جزءاً من العوامل المتعددة التي تفضي إلى الأزمة. ورغم أن هذه الورقة البحثية أكدت على دور التغيُّر المناخيّ كما برهنته عمليتا الجفاف والتصحُّر، إلا أنها تقر بحقيقة أنه ليس إلا جزءاً من سلسلة من الأسباب التي عرضنا لها أعلاه.